

Distr.

GENERAL

DP/1997/15

3 March 1997

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
٢٣-١٢ أيار/مايو، ١٩٩٧، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير البرنامج

الصفحة

| | |
|--------------|---|
| الجزء الأول | - متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ |
| ٢ | |
| الجزء الثاني | - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ |
| ١٠ | |
| الجزء الثالث | - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات التي اتخذت في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات |
| ١٣ | |
| الجزء الرابع | - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ ٤٣/١٩٩٦ |
| ١٥ | |

الغرض

امتثالاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ و ٤٣/١٩٩٦ و ٣٦/١٩٩٦، يقدم هذا التقرير بالشكل الموحد للتقارير، الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. ويأخذ التقرير في الاعتبار تعليقات المجلس التنفيذي وتوصياته بشأن التقرير المقدم إلى المجلس عن عام ١٩٩٥.

الإجراء المقترن أن يتبعه المجلس التنفيذي

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير وأن يحيله، مشفوعاً بتعليقاته عليه، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجزء الأول

متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩٦/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦

أولاً - مقدمة

١ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال عام ١٩٩٦، بالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تنفيذ التدابير المطلوبة بناء على سلسلة عمليات استعراض السياسات التي تضطلع بها الجمعية العامة كل ثلاثة سنوات، والتي أفضت إلى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

٢ - وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ على نحو يساير تماما عملية الإدارة التي جرى تأسيسها امثلا للفرقة ٥٢ من ذلك القرار والوارد وصفها في المرفق الثاني للتقرير المعنون "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠" (E/1996/64). وقد أولى ذلك التقرير الاهتمام الواجب لمجالات الموارد، وبناء القدرات، والتنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي، وهي المجالات التي سيستعرضها المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ على أساس تقرير مرحلتي من الأمين العام. ولذا فإن هذا التقرير يركز على المسائل التي تخص البرنامج الإنمائي.

ثانياً - المسائل البرنامجية

الف - النهج البرنامجي

٣ - أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في صياغة المفهوم الموحد للنهج البرنامجي، الوارد حاليا في الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية، الذي قام بنشره في عام ١٩٩٦ اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بدعم فني ومالى كبير من البرنامج الإنمائي. وهناك جهود جارية حاليا لمواصلة صقل الإجراءات المتعلقة بالنهج البرنامجي تيسيرا لتطبيقه في جميع المناطق التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، شارك البرنامج الإنمائي في حلقة عمل نظمتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بشأن الممارسات المثلثة في إطار نظام المنسق المقيم. وجرى في تلك الحلقة استعراض وصقل المفهوم الموحد على نطاق منظومة الأمم المتحدة للنهج البرنامجي على ضوء الخبرات المكتسبة على الصعيد القطري. ويعكس الدليل الذي نشرته اللجنة الاستشارية، وعلى وجه التحديد الفرع الذي يتضمنه بشأن النهج البرنامجي، إقرارا لمفهوم هذا وممارسته النهج على نطاق المنظومة. وفي حين أنه يوجد قدر من توافق الآراء على مفهوم النهج البرنامجي، فإن الممارسة والتطبيق الفعليين لهذا النهج يتباينان تباينا واسعا فيما بين وكالات المنظومة، كما أنه لم يصبح واسع الانتشار فيها

بعد. وسيجري البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ تقييماً استراتيجياً للنهج البرنامجي، من منظور البرنامج الإنمائي نفسه، بهدف تحليل تطبيق ذلك النهج وتحديد المعوقات واتخاذ ما يلزم من توصيات.

٤ - وقد ترحب هيئات الإدارة والمجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن تقر بأن نطاق النهج البرنامجي شامل للمنظومة بأسرها وبالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في هذا الصدد، وأن تبذل مزيداً من التشجيع لذلك.

باء - مواعنة الدورات البرنامجية وإجراءات البرمجة

٥ - طوال عام ١٩٩٦، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في الفريق الفرعي المعنى بمواعنة السياسات والإجراءات والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، وتولى رئاسة الفريق الفرعي المعنى بمواعنة تنفيذ وإدارة دورات البرمجة على الصعيد القطري والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات. ووقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم مواعنة دورات البرمجة في ٢٧ بلداً. وستتم مواعنة هذه الدورات في ٥٤ بلداً آخر بحلول عام ١٩٩٩، ومن المرجح أن تتم لاحقاً مواعنتها في ٢٦ بلداً غيرها. وهناك ثمانية بلدان تشكل حالات خاصة، حيث أنه لا يرجح أن يتم فيها في المستقبل المنظور مواعنة دورات البرمجة، وذلك لأسباب مختلفة، منها مثلاً حالات الطوارئ. وقد أوضح البرنامج الإنمائي للمكاتب القطرية أن ترتيبات الخلف الجديدة في مجال البرمجة التي تشمل دورة مالية متعددة مدتها ثلاثة سنوات، متسمة تماماً مع مواعنة إطار التعاون القطري للبرنامج الإنمائي مع ترتيبات البرمجة القطرية للوكالات الأخرى، حيث أن العامل المحدد لعملية المواعنة هو دورة التخطيط الخاصة بكل بلد، ولا تمثل دورة الثلاث سنوات المتعددة للبرنامج الإنمائي سوى أداة للإدارة المالية. والوضع المثالى هو أن يكون الإطار الزمني التخططي لأطر التعاون القطري ولبرامج الصناديق والوكالات الأخرى هو الإطار الزمني التخططي ذو الصلة الذي تطبقه الحكومة الوطنية المعنية.

٦ - وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعيين التقييم القطري المشترك، وهو عملية اصطلاح بها الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات لترشيد عملية جمع البيانات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد القطري لأغراض إعداد البرامج القطرية ورصدها وتقيمها. ومن المقرر أن توزع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري المشترك في آذار/مارس ١٩٩٧. ومن المعتزم أن يصبح التقييم القطري المشترك أساساً لجميع البرامج القطرية في دورة البرمجة الحالية. وخلال فترة البرمجة الراهنة، سيتخذ هذا التقييم أيضاً أساساً لاستعراض البرامج وتعديلها وفقاً لمسار تطورها.

٧ - وقد ترحب هيئات الإدارة في أن تقر بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، وأن تؤيد استعمال التقييم القطري المشترك، وأن تبذل مزيداً من التشجيع على استعماله بوصفه أداة ذات أهمية بالغة في كفالة التوافق والتوازن فيما بين البرامج القطرية للصناديق والبرامج المختلفة.

جيم - الدليل المرجعي لأنشطة التنفيذية المشتركة

٨ - وفقاً للمشار إليه في التقرير المتعلق بمتابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بمساعدة فنية ومالية كبيرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنشر دليل مرجعي لأنشطة التنفيذية، زودت به حالياً جميع المكاتب القطرية وسيتّخذ إطاراً للتوحيد تعمل في نطاقه كل وكالة من الوكالات مستخدمة إجراءاتها التنفيذية التفصيلية الخاصة بها. ويمثل الدليل قاسماً مشتركاً للمفهوم النظري الموحد لأنشطة التنفيذية. وهو يمثل أيضاً أداة حية سيتواصل استكمالها. ونتيجة لحلقة العمل التي عقدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في شباط/فبراير ١٩٩٧، تعكف أمانة اللجنة حالياً على استكمال عدة فصول من ذلك الدليل.

٩ - وقد ترحب هيئات الإدارة في أن تقر بأن الدليل الصادر عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية يمثل استجابة محددة على نطاق المنظومة للدعوة إلى وضع دليل موحد، التي صدرت عن بعض التشريعات الحكومية الدولية مثل قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وأن تشجع على تطويره وتوسيع نطاقه.

دال - بناء القدرات

١٠ - في عام ١٩٩٦، ظل بناء القدرات يمثل وسيلة أساسية في يد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة بلدان البرامج في سعيها الحثيث إلى تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة. وقد استُعمل تقييم البرنامج الإنمائي، الذي أجرته حكومات الدانمرک والسويد والهند والمملكة المتحدة في عام ١٩٩٥، في تغذية جهود البرنامج الإنمائي في مجال تطوير السياسات. ويتمتع البرنامج الإنمائي بحصيلة ما يناهز أربعة عقود من الخبرة في مجال بناء القدرات، كما أن الفكرة الرئيسية التي سادت التقييم هي أن الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي في بلدان البرامج هي في مجال بناء القدرات، أما المبادرات المتفرقة المتخذة على صعيد القواعد الشعبية فإن الوضع الأفضل لها هو تركها لمنظمات المجتمع المدني. وفي عام ١٩٩٦ وبالإضافة إلى التركيز على الحاجة إلى تنمية عنصر الإدارة الصالحة، أعيد التأكيد بوجه خاص على أهمية بناء القدرات، وبخاصة قدرات مواطني البلد في مجال إدارة وتنسيق، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من مهمة البرنامج الإنمائي. ويعزى إلى جهود بناء القدرات التي شارك فيها البرنامج الإنمائي خلال العقود الماضية معظم الفضل في المنجزات التي حققتها البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، التي بدأت تصبح هي نفسها حالياً في عدد المانحين. ويشرط للموافقة على أي إطار للتعاون القطري في دورة البرمجة التي تبدأ في عام ١٩٩٧، أن تتضمن أهدافه صراحة هدف بناء القدرات. وعلى سبيل المتابعة لتقييم البرنامج الإنمائي، قبل البرنامج صندوقاً استئمانياً من الدانمرک يكافئ حوالي ٨ ملايين دولار من أجل المبادرات الجديدة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات في بلدان معينة من بلدان البرامج.

١١ - ومن الأنشطة المهمة في مجال بناء القدرات، الأنشطة المتصلة ببناء القدرة على تنسيق المعونة وإدارتها. ويرد في دراسة معنونة "تنسيق المعونة وإدارتها: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، نشرها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٦، تحديد لاستراتيجية البرنامج الإنمائي وسياسته في مجال تنسيق المعونة وإدارتها وإقرار بأن المسؤولية الأساسية عن هاتين المهمتين تقع على عاتق بلدان البرامج وأن دور البرنامج الإنمائي في هذا المجال هو مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تعزيز قدرتها في ذلك الميدان وكذلك تقديم الدعم المباشر إلى (أ) عملية التنسيق والإدارة عن طريق آليات مثل اجتماعات المائدة المستديرة، و (ب) نظام المن曦 المقيم.

١٢ - وقد ترحب هيئات الإدارة في أن تقر بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد دوره في مجال بناء القدرات، وأن تشجعه على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد بحيث يركز على ذلك الدور بمزيد من الدقة فيما يضطلع به من أنشطة تنفيذية وأن يعمل على إدماج دوره البرنامجي في (أ) المساعدة على بناء القدرات الوطنية الالزمة لتنسيق المعونة وإدارتها، و (ب) تقديم الدعم المباشر لعملية التنسيق.

هاء - الرصد والتقييم

١٣ - في عام ١٩٩٦، أتم الفريق الفرعى المعنى بمواءمة السياسات والإجراءات والتتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن الرصد والتقييم، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإبلاغها إلى جميع المكاتب القطرية. وقد جاءت هذه المبادئ التوجيهية نتيجة لعملية استعراض مسيبة لإجراءات الرصد والتقييم قام بها الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، وهي توفر مجموعة مفردة من البارامترات مؤسسة على مصطلحات ومفاهيم موحدة قام الفريق الاستشاري بتعريفها في جهود سابقة. و تعالج المبادئ التوجيهية موضوع الرصد والتقييم على صعيد المشاريع والبرامج، وتوصي بنهج موحد لعمليات استعراض منتصف المدة للبرامج القطرية وأطر التعاون القطرى.

١٤ - وقد اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعنى بالتقييم، الذي يتولى رئاسته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وأجرى تبادلاً للمعلومات والمقترنات فيما يتعلق بتعزيز التنسيق فيما بين مكاتب التقييم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وشملت المواضيع التي تناولتها المناقشة نظم تقييم الأداء في لجنة المساعدة الإنمائية والبنك الدولي والمسائل المتصلة بالتقييم وبالإشراف والمواءمة.

١٥ - ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على وضع نظام أكثر شمولاً لاستيعاب الدروس المستفادة من جانب هيئات الإدارة وصنع القرار التابعة له. وتوجد قيد التطبيق حالياً عدة آليات لنشر الدروس المستفادة والتشجع على تطبيقها في المشاريع والبرامج الجديدة. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

(أ) إضفاء اللامركزية على الذاكرة المؤسسية، التي تسجل فيها موجزات لتقديرات فرادى المشاريع/البرامج، وذلك في قاعدة مركبة لبيانات التقييم، تضم حاليا أكثر من ١٥٠٠ موجز. ويجرى حاليا إعادة تصميم قاعدة البيانات تلك بحيث تصبح صورتها أكثر يسرا على المستعمل، كما يجري تقليل مركزيتها بعدها إلى جميع وحدات البرنامج الإنمائي في المقر وفي الميدان وإلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى وإلى المانحين. وتيسير سبل الوصول إلى قاعدة البيانات يمكن مديرى المشاريع/البرامج من الإلعام بأفضل الممارسات وأسوئها وبالدروس المستفادة من التقديرات السابقة في القطاعات أو المواضيع أو المناطق أو البلدان المماثلة:

(ب) التدريب وحلقات العمل - وفي هذا الصدد، نظم البرنامج الإنمائي حلقات عمل دون إقليميتين بشأن الأبعاد الجديدة في مجال الرصد والتقييم، وذلك في كوالالمبور وبراغ، تم التركيز فيما على تطبيق الدروس المستفادة، وحضرها الموظفون الوطنيون التابعون للبرنامج الإنمائي، والمسؤولون الحكوميون عن التقييم وممثلو المنظمات غير الحكومية:

(ج) نشر وتوزيع نتائج جميع التقديرات المواضيعية الاستراتيجية. وتتضمن تقارير التقييم بصفة منتظمة فرعا عن النتائج والتقديرات والدروس المستفادة، وتوزع على جمهور كبير داخل البرنامج الإنمائي، بما في ذلك المجلس التنفيذي والوكالات المانحة؛ وعلى الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكademية وغيرها من الهيئات التي يسهم فيها الخبراء في التقييم؛

(د) تطبيق الدروس المستفادة - والوضع المعمول به حاليا هو أنه لا يجري النظر في الموافقة على أي مشروع أو برنامج جديد من جانب لجنة الإشراف على إدارة البرنامج التابعة للبرنامج الإنمائي أو لجان تقييم المشاريع التابعة للمكاتب الإقليمية إلا بعد إجراء بحث شامل بشأن الدروس ذات الصلة وتطبيقاتها على النحو المناسب في تصميم المشروع وأو البرنامج المعنى.

١٦ - عملا على مواصلة تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الرصد والتقييم، حدد البرنامج الأهداف التالية: (أ) تكييف الاشتراطات والمبادئ التوجيهية الحالية للرصد والتقييم وفقا لترتيبات البرمجة الجديدة؛ و (ب) تطبيق التطويرات المنهجية الجديدة التي يأتي بها مجتمع المانحين الدوليين؛ و (ج) إدماج الطرائق الجديدة، مثل التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي والتنمية التشاركية، في نظام الرصد والتقييم؛ و (د) إقامة نظام متوازن للرصد والتقييم لجميع وكالات الأمم المتحدة؛ و (ه) استخلاص الدروس المستفادة من التجربة بغية بثها من جديد في النظام. وفي عام ١٩٩٦، قام مكتب التقييم والتخطيط المركزي التابع للبرنامج الإنمائي بتنقيح المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم التي أعدت في عام ١٩٨٨، آخذًا في اعتباره الأهداف السالفة الذكر.

١٧ - ومنذ أن تم اعتماد طريقة التنفيذ الوطني، دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. وتوجد قيد التنفيذ حاليا في البرازيل وجنوب أفريقيا والسلفادور وغيانا وكينيا والمغرب وكولومبيا مشاريع تستهدف على وجه التحديد تنمية القدرات الوطنية

في مجال الرصد والتقييم. ومما يساعد على تنمية قدرة الحكومات في هذا المجال التشجيع على مشاركة الموظفين الحكوميين المسؤولين عن التقييم في حلقات العمل التي تحظى بهذا الشأن.

١٨ - ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء التقييمات المشتركة، التي تشارك في إعدادها الوكالات الأخرى حينما تكون مشتركة اشتراكاً واضحاً في مشروع أو برنامج ما ويرجح أن تقدم مدخلاً مهماً في عملية التقييم. وقد ثبت أن التقييمات المشتركة ناجحة تماماً على الصعيد القطري، ولكنها أكثر صعوبة من حيث التنسيق على صعيد المقر نتيجة لأن المبادئ التوجيهية والاشتراطات المتعلقة بالرصد والتقييم ليست متوازنة تماماً فعلياً فيما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة، وأن عملية التفاوض ذات الصلة أبطأ وأكثر تعقداً. ومن الخطوات العملية التي اتخذها البرنامج الإنمائي على صعيد التقييمات المشتركة بين هيئات الأمم المتحدة تقييم لأنشطة التعاون مع الرأس الأخضر اشتراك فيه البرنامج الإنمائي واليونيسيف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٩ - وعلى الصعيد المركزي، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستة تقييمات رئيسية في عام ١٩٩٦. وشملت هذه تقييمات لما يلي: (أ) المشاريع البيئية المضطلع بها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و (ب) الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال المنسيقين المقيمين؛ و (ج) البرامج العالمية والأقليمية والإقليمية؛ و (د)احتياطي البرنامج الخاص للدورة الخامسة؛ و (هـ) طرائق التمويل المشترك؛ و (و) العملية المتصلة بإدارة القطاع العام وإصلاحه في الدول العربية. وفيما يتعلق برسم السياسات وتصميم البرامج الجديدة، أصبح البرنامج الإنمائي يعتمد بصورة متزايدة على التقييمات المواضيعية والاستراتيجية الشاملة من هذا القبيل، حيث أنها تمكن من استخلاص الدروس من عينة كبيرة من المشاريع والبرامج، في حين أن تقييم فرادي المشاريع تنتجه منه بيانات يصعب التعميم على أساسها.

٢٠ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علماً بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الرصد والتقييم، وأن تشجع على زيادة الجهود المبذولة في مجال المعاونة الفعالة لأنشطة الرصد والتقييم فيما بين صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.

وأو - التنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي

٢١ - وفرت المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة فرصة لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على ثلاثة صعد: على الصعيد العالمي، عن طريق لجنة التنسيق الإدارية وفرق العمل المشتركة بين الوكالات؛ وعلى الصعيد الإقليمي، عن طريق الاجتماعات الإقليمية للوكالات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، التي يرأسها الأمانة التنفيذية للجان الاقتصادية الإقليمية؛ وعلى الصعيد القطري، عن طريق فرق العمل التي تعمل في إطار نظام المنسق المقيم.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٦، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز المشاورات الدورية مع الأمانة التنفيذية للجان الإقليمية عن طريق عقد اجتماعين بين مدير البرنامج والمدير المساعد والأمناء التنفيذيين في مناسبة انعقاد كل دورة من دورتي لجنة التنسيق الإدارية. ويشمل التعاون بين البرنامج الإنمائي والجان الإقليمية تحليل السياسات، والاشتراك في الاجتماعات الإقليمية، وتبادل المعلومات، والجهود المشتركة في مجال تنفيذ المشاريع. وفي عام ١٩٩٦، تم اختيار مشروع رئيسي إضافي في كل منطقة ليكون وسيلة للحوار في مجال السياسات بين البرنامج الإنمائي واللجنة المعنية بشأن المخاطر التي ذات الأهمية بالنسبة إلى تلك المنطقة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد القطري، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ تمويل مهام المنسق المقيم بما يصل إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً. ويغطي هذا المبلغ أيضاً تكاليف الموظفين التابعين للمنسق المقيم وموظفي الدعم الذين يتصل عملهم اتصالاً مباشراً بهذه المهمة، وهو يمثل حوالي ثلث الميزانية الإدارية السنوية للمكاتب القطرية، المخصصة للدعم المباشر لأنشطة منظمة الأمم المتحدة والمنسق المقيم. وعلى وجه التحديد، عمد البرنامج الإنمائي إلى تعزيز نظام المنسق المقيم عن طريق ما يلي: (أ) توسيع قاعدة اختيار المرشحين لتشمل الوكالات الأخرى؛ و (ب) توفير التمويل التنفيذي لعمل المنسق المقيم نفسه في عام ١٩٩٦، وهي خطوة تتوافق مع الترتيبات الجديدة التي وافق عليه المجلس للفترة ١٩٩٩-١٩٩٧؛ و (ج) توسيع نطاق البرامج التدريبية التي تنظم بالاشتراك مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو؛ و (د) دعم عملية الإدارة التي وضعتها الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠؛ و (هـ) إعداد تقييمات أكثر إحكاماً لأداء الإدارة والموظفيين؛ و (و) كفالة ترابط السياسات وتناسقها على كل من صعيد المقر والصعيد القطري عن طريق النهوض بمسؤوليات التنسيق المسندة إلى مدير البرنامج من الأمين العام. وتشمل المسائل المهمة المتبقية بشأن نظام المنسق المقيم، زيادة الالتزام بذلك النظام من جانب جميع المشاركين فيه وتعزيز الأساس التشريعي لمهمة المنسق المقيم.

٢٤ - وقد ترغب هيئات الإدارة في الإقرار بالمساهمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي، وأن تشجع على زيادة المواءمة بين أنشطة التنسيق المضطلع بها على الصعد العالمية والإقليمية والقطري.

ثانياً - الإدارة والموظفون والشؤون المالية

ألف - نظم المراجعة الإدارية والمساءلة المتعلقة بالمعونة

٢٥ - في عام ١٩٩٦، استمر التعاون المباشر بين خدمات المراجعة الداخلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونطائرها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأجريت مشاورات بشأن إنشاء قواعد بيانات تضم النتائج المشتركة لعمليات المراجعة، وال الحاجة إلى كفالة التمايز في نطاق عمليات المراجعة الإدارية بما يتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية منسقة، والاستعاذه بمتعاقدين خارجيين لإجراء عمليات المراجعة الداخلية. وقام البرنامج الإنمائي من جانبه بجعل هدف كفالة المساءلة على النحو الأمثل أحد أهدافه المؤسسية الخمسة

في عام ١٩٩٦. و عملا على تحقيق هذا الهدف، قام البرنامج بما يلي: (أ) توسيع نطاق عمليات المراجعة على نحو مبتكر وفعال من حيث التكلفة، وشمل ذلك إنشاء مركزين إقليميين للخدمات، أحدهما لأفريقيا والآخر لآسيا؛ و (ب) تحديد إطار للمساءلة يغطي جميع النظم الإدارية الرئيسية بفرض تنفيذه في عام ١٩٩٧؛ و (ج) إنشاء آليات مثل اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبيعة المالية، لكافلة السرعة في عمليتي الاستعراض واتخاذ القرار وفقا للأصول القانونية؛ و (د) إنشاء قاعدة بيانات لتبني عملية تنفيذ المراجعة الداخلية؛ و (ه) وضع إجراءات شفافة قائمة على استعراض النظراء من أجل عمليات تقييم الموظفين وتوظيفهم وترقيتهم وانتدابهم؛ و (و) دمج جميع الحالات الشاملة لعنصر المساءلة في قاعدة بيانات واحدة؛ و (ز) تنفيذ إجراءات لتحميل الأشخاص الذين يلحقون خسائر بالمنظمة تبعه ذلك، والمعاقبة على ما يرتكب من مخالفات للقواعد والأنظمة المالية؛ و (ح) كنال إبلاغ جميع الموظفين بصفة منتظمة بالإجراءات المتتخذة لدى حدوث مخالفات؛ و (ط) زيادة معدل الامتثال لعمليات المراجعة المتعلقة بالمشاريع المنفذة وطنيا من ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦.

باء - تحقيق التساوق في عرض الميزانيات

٢٦ - امثلاً للمقرر ٣٠/٩٤ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أحرز قدر هائل من التقدم في تحقيق التساوق في عرض الميزانيات. وقد قدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى المعقدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقرير عنوان "تحقيق التساوق في عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وخلاله المصلحة والتعاريف الموحدة، ومنهجية موحدة لإعداد تقديرات الميزانية". وقد وافقت المجالس التنفيذية المختصة على هذا الشكل الموحد بعد المشاورات المباشرة التي جرت بين شعب الشؤون المالية التابعة لها، التي قامت بعد ذلك بإبلاغ المجالس بنتائج تلك المشاورات.

جيم - أماكن العمل والخدمات الإدارية المشتركة

٢٧ - قام الفريق الفرعى المعنى بأماكن العمل والخدمات المشتركة والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات، والذي رأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦، باستعراض الإجراءات المتتخذة لإقامة أماكن عمل مشتركة، واتفق على وجوب تحسين المنهجية والمبادئ التوجيهية التنفيذية لإقامة وتنفيذ أماكن العمل المشتركة، وكذلك تحسين ولاية الفريق الفرعى. وعلى وجه التحديد، لا حظ الفريق الفرعى عدم وجود خبرة تقنية في مجال العقارات وإدارة المرافق. وقد ركز البرنامج الإنمائي، في مشاوراته مع الهيئات الشقيقة، على أهمية الخدمات المشتركة كشرط أساسى لإقامة أماكن عمل فعلية مشتركة.

٢٨ - ويتوقع الفريق الفرعى أن يتمكن، بمساعدة من خبراء استشاريين في إدارة العقارات تتوافر لديهم صلات دولية واسعة، من إنتاج النواoque التالية في عام ١٩٩٧: اختصاصات منقحة للفريق الفرعى؛ وتعريف

للمعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية المحددة للملكية وأو التصرف النهائي في الممتلكات؛ ومبادئ توجيهية تنفيذية لإقامة أماكن عمل مشتركة في المستقبل، تغطي ضمن ما تغطيه تدابير تقاسم التكاليف والخدمات، ومراقبة التكاليف، وإدارة المشاريع، والتصرف الجزئي أو الكلي في الممتلكات أو زیادتها، ومنهجية لتحليل التكاليف والفوائد لدعم صنع القرار في مجال أماكن العمل والخدمات المشتركة.

٢٩ - وقد ترحب هيئات الادارة في أن تقر بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن أماكن العمل والخدمات المشتركة، وأن تؤكد من جديد ضرورة زيادة الكفاءة عن طريق جملة أمور منها دمج الهياكل الأساسية الادارية للمنظمات، وذلك بالقيام، بالتعاون مع الحكومات المضيفة، بتأسيس خدمات مشتركة، وعند الاقتضاء إيجاد أماكن عمل مشتركة.

الجزء الثاني

٢٢٧/٥٠ قرار الجمعية العامة متابعة

أولاً - تقييم تحليلي للآثار المترتبة في مجال الأنشطة التنفيذية على الاتجاهات الأخيرة في حقل الموارد الأساسية والموارد الأخرى

- ٢٠ - يبين تحليل الاتجاهات السائدة بشأن مدى توافر الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٩٦ والسنوات السابقة، حدوث نمو قوي ومستمر في الموارد الكلية، يعزى أساساً إلى ما حدث من زيادات في الموارد غير الأساسية، في حين أن حركة الموارد الأساسية ظلت راكدة. وقد تذبذبت المساهمات السنوية في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي على مدى الدورة الخامسة، فانخفضت من ١٧٧٩٠٠ دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٣٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥، وإلى ما يقدر بمبلغ ٨٥٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٦. ويتبين من التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٧ ومن تقديرات أخرى أن الموارد الأساسية في تلك السنة ستزيد زيادة طفيفة عن المبلغ المتوقع لعام ١٩٩٦، وهو ٨٥٠٠٠٠٠ دولار. غير أن الموارد الكلية، التي تشمل الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية معاً، زادت على مدى الفترة نفسها من ٧٣٩١٠٠٠٠٠ دولار إلى ٩٢٥٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٥، ومن المقدر أن تصل إلى ١٠٠٠٠٠٢ دولار في عام ١٩٩٦. والنتيجة التي تستمد من ذلك واضحة، وهي أن كل المتبرعين للبرنامج الإنمائي - أي المانحين التقليديين وبلدان البرامج - يواجهون كمجموعة عقبات تحول دون زيادة التمويل الأساسي. وتحليل أسباب هذه الظاهرة سيبين الطرق التي يتعين أن يسير فيها البرنامج الإنمائي لكي يظل منظمة ممولة تمويلاً كافياً.

ثانيا - توصيات بشأن زيادة الموارد الأساسية

٣١ - لا تزال الموارد الأساسية تشكل الوسيلة الرئيسية ل توفير المساعدات العالمية المتعددة الأطراف المنزهة عن الغرض، وستظل تشكل أساس قواعد الموارد التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يمكن لأي منظمة أن تكون متعددة الأطراف بحق بدون موارد أساسية. ومن المناسب حالياً توجيه المنح المقدمة للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي إلى مجموعة أصغر نسبياً من البلدان وإلى عدد أقل من الأنشطة التي تتصل بالتنمية البشرية المستدامة. وهذه البلدان والأنشطة لا تتطابق فحسب مع مصالح فئات معينة في البلدان المانحة ولكنها تعكس أيضاً نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتمثل بالتالي توافق الآراء الذي أجمع عليه غالبية الدول.

٣٢ - وعلى الرغم من ذلك، أخذت تتضح حالياً صعوبة زيادة ذخيرة التبرعات للموارد الأساسية. فالمانحون المستجدون بوجه خاص كل منهم يركز انتظاره على منطقته أو على البلدان التي يرتبط بها بروابط جغرافية وتاريخية وثقافية. وهؤلاء المانحون قد لا تكون لهم نفس أهداف المانحين التقليديين إزاء الفتنة الصغيرة نسبياً من البلدان المنخفضة الدخل التي يمكن أن تستفيد إلى أقصى حد من الموارد الأساسية، ومن ثم فإنهم ينزعون إلى التماس الصناديق الاستئمانية أو برامج تقاسم تكاليف المشاريع التي تستهدف منطقة كل منهم أو فرادي البلدان في تلك المناطق بدلاً من التبرع للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي. أما المانحون التقليديون الرئيسيون فيبدو حالياً أن قيود الميزانية لديهم تفرض حداً أقصى على تبرعاتهم للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي على الرغم من أن تلك الأنشطة يستخدم معظمها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ثم فإنها تعكس بوضوح أهداف المعونة التي يتواхماً هؤلاء المانحون.

٣٣ - وبناءً على ذلك، يمكن اتباع النهج الثلاثة التالية لزيادة التبرعات للموارد الأساسية:

(أ) جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وشفافية لزيادة درجة جاذبيته في هذا الوقت الذي يغلب فيه قيام المانحين التقليديين الرئيسيين بتقليل هياكلهم الأساسية ومؤسساتهم المخصصة لتقديم المعونة. ويمكن للبرنامج الإنمائي، عن طريق استهداف مجموعة متماضلة من البلدان وجعل التنمية البشرية المستدامة هدفه الشامل، أن يصبح قناة متزايدة الجاذبية للمانحين التقليديين. وقد تم في اجتماع رفيع المستوى عقده لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٦ بشأن التعاون المتعدد الأطراف، حتى جميع المانحين على إمعان التفكير بصورة جدية في سبل التوصل إلى أفضل مزيج ممكن من المعونة الثنائية والمعونة المتعددة الأطراف. ويلزم للبرنامج الإنمائي هو وشقيقاته من الوكالات البرهنة على كفاءة المعونة المتعددة الأطراف وشفافيتها ومصداقيتها كوسيلة لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية المستدامة التي ترتكز على البشر، التي أجمع عليها المجتمع العالمي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:

(ب) إقناع المانحين المستجدين بأنه مع تزايد العولمة على الصعيد الاقتصادي فإن البلدان التي يستهدفها البرنامج الإنمائي بالتمويل الأساسي تمثل شركاء اقتصاديين محتملين للمانحين المستجدين وأن التبرع للموارد الأساسية يساعد هؤلاء الشركاء المحتملين على التنمية ويفتح الطريق المؤدي إلى جني فوائد

متبادلة طويلة الأمد. ومحاولة إقناع المانحين بالتبرع للموارد الأساسية أمر عسير، حيث أن المنح التي يتبرعون بها للأموال غير الأساسية تعطيهم سيطرة أكبر على المقاصد التي توجهه إليها تلك المنح، ولكن لا بد من إقناعهم بذلك إذا أريد كفالة البقاء للتعاون المتعدد الأطراف؛

(ج) التماس تبرعات إضافية للموارد الأساسية من البلدان المستفيدة الصافية، التي تمثل المستفيد الرئيسي من الأموال الأساسية.

ثالثا - الأهداف المعتمدة

٣٤ - إن جعل هدف تعبئة الموارد عنصراً أساسياً من عناصر أطر التعاون القطري يعكس اعترافاً بأهمية كل من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية في السنوات المقبلة، ويمثل على وجه الخصوص إقراراً بعدم كفاية الموارد الأساسية لتحقيق أهداف أطر التعاون القطري. كما أن أهداف تعبئة الموارد ستتخذ أساساً لتقدير البرامج، حيث أن تعبئة الموارد تمثل مؤشراً ساطعاً لمدى أهمية أي برنامج للمانحين والمستفيدين. ويعكس هدف تعبئة الموارد الطابع اللامركزي للاستراتيجية الحالية للبرنامج الإنمائي في مجال تعبئة الموارد. وتقع على عاتق العاملين على الصعيد القطري - في كل من الحكومة المضيفة ومكتب البرنامج الإنمائي - مسؤولية بذل كل ما في الوسع لتحويل هدف تعبئة الموارد إلى حقيقة واقعة.

رابعا - الأولويات والبرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي

٣٥ - أدى عدد من المقررات الرئيسية التي اتخاذها المجلس التنفيذي، بما في ذلك المقرران ١٦/٩٤ و ٢٣/٩٥، إلى تغيير الآلية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي في تعبئة وتحصيص موارده. فقد تحول التركيز من نظام رقم التخطيط الإرشادي القائم على أساس الاستحقاق إلى نظام القدر المخصص من الموارد الأساسية القائم على أساس الأداء، الذي يعترف فيه صراحة بالترابط بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. ويجب أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، يؤدي فيه ازدياد أحدهما إلى ازدياد الآخر، وذلك إذا أردت لإطار التعاون أن يحقق المرجو منه. وجميع أهداف تعبئة الموارد المقرر أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧ ستعكس تلك المقررات. كما أن التوزيع القطاعي لمخصصات موارد البرنامج الإنمائي آخذ في التحول حالياً على نحو يعكس مجالات التركيز الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة، بما في ذلك (أ) القضاء على الفقر؛ و (ب) العمالة؛ و (ج) إدراج عنصر نوع الجنس في مجال التنمية؛ و (د) البيئة؛ و (ه) الإدارة السليمة. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يؤدي هذه التحولات الرئيسية في الهيكل والمضمون إلى اجتذاب المانحين التقليديين والمستجدين للتبرع للأموال الأساسية، التي يجب أن تظل جوهر البرنامج الإنمائي.

خامسا - مصادر وطرائق جديدة ومبتكرة لتمويل الأنشطة التنفيذية

٣٦ - نظراً إلى أن هذه المسألة ستفطى تغطية مسحية في تقرير يعده الأمين العام لتقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ١٧ من الجزء أولاً من المرفق الأول للقرار ٢٢٧/٥٠، ويساهم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة مستقلة، فلن تدرج في هذا التقرير بشأن هذا الموضوع سوى بضعة تعليقات قليلة. ويقر البرنامج الإنمائي بأن التدفقات من الموارد الخاصة أصبحت تتضاءل إلى جانبها حالياً المساعدة الإنمائية الرسمية، وبأنه يسعى كجزء من استراتيجيةه في مجال تعبئة الموارد إلى الاستفادة من القطاع الخاص بوصفه مصدراً إضافياً للتمويل دون المساس على أي نحو بمبادئ الحياد في مجال المساعدة المتعددة الأطراف. وفي عام ١٩٩٦، وضع البرنامج الإنمائي مشروع مبادئ توجيهية بغية الاستعمال في قبول المساهمات من القطاع الخاص.

٣٧ - وقد ترحب هيئات الإدارة في أن تحيط علماً بحالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتمويل الأساسي وغير الأساسي، وأن تؤكد من جديد الأهمية الجوهرية للتمويل الأساسي، وأن تشجع على مواصلة تقديم الدعم من جانب جميع المساهمين في الأموال الأساسية للبرنامج الإنمائي، مع الإقرار بأنه إذا زادت الموارد الأساسية، فستزداد الموارد غير الأساسية هي الأخرى. وتمشياً مع بعض التشريعات، مثل ما يتضح في مقرر المجلس التنفيذي ٢٢٩٥، قد ترحب هيئات الإدارة أيضاً في تشجيع البرنامج الإنمائي وهيئاته الشقيقة على أن تعمل بنشاط على التماص مصادر وطرائق جديدة للتمويل، بما في ذلك البلدان الخارجية عن نطاق مجموعة المانحين التقليديين، التي زادت قدرتها على المساهمة في ميدان التعاون الإنمائي الدولي في السنوات الأخيرة.

الجزء الثالث

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات التي اتخذت في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدها تلك المؤتمرات

٣٨ - في عام ١٩٩٦، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع الأفرقة الأربع المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لتشكيل إطار متكامل لمتابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، والتي يسلم في إطارها بأن نتائج المؤتمرات مت坦مة فيما بينها وبأن أنشطة المتابعة المتعلقة بموضوع محددة يجب أن تأخذ في الاعتبار نتائج جميع المؤتمرات. وعقب اختتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بادر البرنامج الإنمائي إلى جعل القضاء على الفقر مجال التركيز الرئيسي في إطار اهتمامه بالتنمية البشرية المستدامة. وقد عين هذا المجال أيضاً بوصفه الموضوع المشترك بين جميع المؤتمرات الرئيسية. وشرع البرنامج الإنمائي والمنسقون المقيمون الذين يدعمهم في عام ١٩٩٦ في مساعدة البلدان في وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الفقر وفي العمل على توفير الدعم المنسق من جانب الأمم المتحدة لتلك الاستراتيجيات.

٣٩ - والهدف الأساسي التي ترمي إليه الأفرقة المشتركة بين الوكالات هو كفالة توفير الدعم من مستوى المقر للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على نحو يمكّنهم من القيام بفعالية بمساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية في سعيها إلى تحقيق الأهداف والالتزامات التي تحدّدت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وعلى الصعيد القطري، يتمثل الهدف في الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التنسيق بين الوكالات، محورها الأهداف وليس مجرد التشارك في المعلومات.

٤٠ - وتشمل الأفرقة الأربع فريقاً معنياً بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، يرأسه صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وفريقاً معنياً بالعملة وموارد الرزق المستدامة، ترأسه منظمة العمل الدولية؛ وفريقاً معنياً بتوفير بيئة تمكينية للبيئة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفريقاً معنياً بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وبعد عرض الإطار المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة على لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقد في عام ١٩٩٦، نظم مدیر البرنامج الإنمائي اجتماعاً مع رئاسة لجنة المساعدة الإنمائية ورؤساء الأفرقة المشتركة بين الوكالات والتابعة لجنة التنسيق الإدارية. واتفق على وضع خطة عمل مشتركة لكفالة التكامل بين الجهود في تنفيذ الاستراتيجية المجملة في المنشور الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية والمععنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين" وتنفيذ الإطار المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، اللذين يستهدفان نفس الأهداف تقريراً.

٤١ - وعلى الصعيد القطري، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل المباشر لأنشطة المضطلع بها في إطار نظام المنسق المقيم لأغراض متابعة المؤتمرات. وفي الهند، على سبيل المثال، أنشئت للأمم المتحدة وحدة لدعم مشتركة بين الوكالات كجزء من مكتب المنسق المقيم للمساعدة في تشكيل إطار موحد لوكالات الأمم المتحدة. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة في كازاخستان أربعة أفرقة مواضيعية مسؤولة عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. و تعالج هذه الأفرقة، على وجه الترتيب، مواضيع الخدمات الاجتماعية والتنمية المستدامة، والعملة، والنہوض بالمرأة. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة في نيجيريا خمسة أفرقة مواضيعية للعمل في مجالات القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، وبناء القدرات، وإيجاد فرص العمل وموارد الرزق المستدامة، والزراعة المستدامة والتنمية البيئية. أما الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الفلبين، فيقدم الدعم حالياً لخطة الحكومة في مجال الإصلاح الاجتماعي، وهي خطة متكاملة تشمل نتائج عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الوطنية. وأنشئت على الصعيد المحلي فرق عمل تناظر الأفرقة العاملة على الصعيد العالمي. وبإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٦ توفير خدمات الأمانة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا المصممة لتسهيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والتدابير المتصلة بأفريقيا التي دعت إلى تنفيذها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٤٢ - وبعد أن أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ طريقة فرق العمل الصغيرة المشتركة بين الوكالات كأداة عمل مركزية للجنة التنسيق الإدارية من أجل وضع برامج مشتركة بين الوكالات على الصعد التنفيذية، سيواصل البرنامج الإنمائي المساهمة بالموارد المالية والبشرية لدعم تلك الأفرقة المشتركة بين الوكالات على كل من صعيد المقر والصعيد القطري.

٤٣ - وقد ترحب هيئات الإدارة في أن تحيبط علمًا بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في مجال المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، وأن تشجع على تحقيق الإدماج التام لجميع أنشطة متابعة المؤتمرات، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعنى بالأغذية، داخل الإطار المشترك للجنة التنسيق الإدارية ونظام المنسق المقيم على الصعيد القطري وفقاً للمطلوب في بعض التشريعات، مثل قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٧١/٥١.

الجزء الرابع

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦

٤٤ - أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً كبيراً في عام ١٩٩٦ في مجال العمل بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، ويتبين هذا بوجه خاص في الاتفاقيات الجديدة بين المبرمجين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي استمرار التعاون على الصعيد القطري في عدة حالات جديرة بالتنوية.

٤٥ - ففي تموز/يوليه ١٩٩٦، وقع الرئيسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسالة مشتركة موجهة إلى موظفي المنظمتين بشأن التعاون بينهما، ودعوا فيها موظفي المنظمتين إلى التعاون على نحو أوسع بشأن المساعدات التقنية الجديدة والجارية، ومذكرات الاستراتيجية القطرية (حيثما تطلب الحكومات ذلك)، والورقات الإطارية للسياسات العامة، وأكدا على الحاجة إلى زيادة التعاون في البلدان التي مرت بأزمات أو توشك على التعرض لها، وفي البلدان التي تضطلع بتنفيذ برامج تشمل إصلاحات وتحولات ذات وجهة سوقية.

٤٦ - وكان التطور الرئيسي في مجال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي هو توقيع اتفاق تنسيق المعونة بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي، الذي وإن كان يركز أساساً على الدورين المتناظمين للبنك والبرنامج الإنمائي في اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية، فإنه يتضمن أيضاً أحكاماً بصيغ جديدة بشأن الأنواع الأخرى من اجتماعات تنسيق المعونة، وتنمية القدرات، ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والبرنامج الخاص للبنك الدولي للمساعدة من أجل أفريقياً والحالات التالية لانتهاء المنازعات. وهذا الاتفاق هو الإطار الذي ينفذ فيه البرنامج الإنمائي الفقرة ١٧ من القرار ٤٣/١٩٩٦، التي يدعو فيها المجلس الجهاز الإلزامي للأمم المتحدة ومؤسسات بريطون وودز إلى تحسين التعاون فيما بينهما بشأن التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية التي تعقد لتشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسات، وبشأن مناقشة تلك الاجتماعات ومتابعتها.

٤٧ - واجتمع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ فريق عامل مشترك بشأن رصد الفقر، ضم ممثلين للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمناقشة إنشاء صفحة رئيسية مشتركة بشأن رصد الفقر على شبكة الإنترنت، واختبار استبيان المؤشرات الأساسية للرفاه الاجتماعي على صعيد الميدان، وإعداد صيغة تشاركية لتقدير الفقر كجزء من نظام متكامل لرصد الفقر. وأنشئ في حزيران/يونيه ١٩٩٦ فريق استشاري لمساعدة أشد الناس فقراً. وكلا البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية عضو في هذا الفريق الذي يركز على تمويل الأنشطة الصغرى. ووقع البنك الدولي والبرنامج الإنمائي أيضاً مذكرة تفاهم لتعزيز علاقة العمل فيما بينهما بشأن التعاون التقني الذي يستهدف بناء القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم.

٤٨ - ولا يزال مرفق البيئة العالمية يشكل مجالاً آخر من مجالات التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم في الاجتماع الثامن لمجلس المrfق، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتماد برنامج عمل البرنامج الإنمائي، الذي تبلغ تكلفته ٥٠,٥ مليون دولار ويغطي سبعة مشاريع وطنية وثلاثة مشاريع إقليمية.

٤٩ - ولا يزال إعداد المشاريع وتنفيذها يمثل شكلًا آخر من أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على الصعيد القطري. ويقوم البرنامج الإنمائي، عن طريق تمويل الخبراء الاستشاريين وإحراء الدراسات عادة، بالمساعدة في إعداد المشاريع الاستثمارية التي يمولها البنك الدولي بعد ذلك. وبإضافة إلى ذلك، قررت الحكومات استعمال حصائر عناصر التعاون التقني في القروض المقدمة من البنك الدولي بوصفها مساعداً في إطار تقاسم التكاليف في مشاريع البرنامج الإنمائي في القطاع نفسه. والميزة الرئيسية لهذه الترتيبات، من وجهة نظر البلد المقترض، هي زيادة سرعة تنفيذ تلك العناصر من المشاريع الاستثمارية، عن طريق اشتراك البرنامج الإنمائي في ذلك.

٥٠ - ومن المنجزات الأخرى في مجال التعاون على الصعيد القطري، دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الدعم بالأمم المتحدة، واشترك فيها ١٠٥ من المنسقين المقيمين، بشأن حالة العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد بيّن التقرير الموجز الذي تم إعداده بشأن هذه الدراسة الاستقصائية جودة هذا التعاون ووثاقته بوجه عام، ولكنه أبرز أيضاً رغبة كثير من المنسقين المقيمين في أن يستمر إطلاعهم على نحو أفضل على المهام والمشاورات التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري، خصوصاً بالنسبة إلى المسائل التي تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة.

٥١ - أما الفريق العامل المؤلف من كبار مسؤولي الأمم المتحدة والمعني بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فقد واصل الاجتماع وأصدر تقريراً تضمن توصيات محددة في عدة مجالات منها على سبيل المثال مواضع البلدان التي تمر بظروف خاصة، وتبادل المعلومات، والتعاون على الصعيد القطري، وتنسيق السياسات، وتقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية. وسيكون ذلك التقرير أحد المدخلات التي ستستخدم في إعداد تقارير الأمين العام التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في هذا المجال.

٥٢ - ويتبين من هذا أن نطاق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز أصبح يتضمن بصورة متزايدة بالصفة الفنية ويزداد توجيهه أكثر فأكثر نحو السياسات، تماشياً مع أحكام القرار ٤٣/١٩٩٦. ويمثل هذا تحولاً عن العلاقة التقليدية، التي كانت المهمة الأساسية للبرنامج الإنمائي فيها هي تمويل المساعدة التقنية التي تنفذها مؤسسات بريتون وودز.

٥٣ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علماً بمنجزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز، وأن تشجع على تحقيق مزيد من التقدم في مجال الحوار الفني الناشئ على صعيد السياسات، بالإضافة إلى مواصلة التعاون التقليدي في إعداد المشاريع وتنفيذها.
